مراجعات كتب: فلسفة الفقه عند الشهيد محمد الصدر

پديدآورنده (ها) : البصری، احمد

فقه و اصول :: Journal قضايا اسلامية معاصرة :: ۱۴۲۰ - العدد ۷ (ISC)

Pages : From ۲۶۵ to ۲۷۵

آدرس ثابت : https://www.noormags.ir/view/fa/articlepage/932546

تاریخ دانلود : ۲۰۲۳/۱۲/۰۲

Computer Research Center of Islamic Sciences (Noor) to present the journals offered in the database, Has received the necessary permission from the owners of the magazines, accordingly all material rights arising from the entry of information on articles, magazines and writings. Available at the base, belongs to the "Light Center". Therefore, any publication and presentation of articles in the form of text and images on paper and the like, or to The digital form obtained from this site requires the necessary permission from the owners of the journals and the Computer Research Center for Islamic Sciences (Noor), and violation of it will result in legal action. For more information go to Terms and Conditions .Using Noor Specialized Magazine Database Please refer

مقالات مرتبط

- مدرسه کلامی اصفهان

عناوین مشابه

- ثوابت الفقه و متغیراته (دراسة فی فکر الشهید محمد باقر الصدر)
- التجدید الکلامی عند الشهید محمد باقر الصدر قراءة فی المعالم المنهجیة
- دراسات: نظریة المعرفة فی فلسفة الشهید السید محمد باقر الصدر (قدس سره) (۲)
- الأسس الفقهیة لنظام الحکم عند السید الشهید محمد باقر الصدر
- تطور الفقه السیاسی الشیعی (مدخل إلی دراسة الحکم و الإدارة عند الشهید الصدر)
- ثقافة إسلامیة: لمحة عن الفکر الإصلاحی عند الشهید محمد باقر الصدر
- نظریة المعرفة فی فلسفة الشهید السید محمد باقر الصدر (قدس سره)
- مراجعات کتب: من فلسفة الفقه إلی مقاصد الشریعة
- التوثیقات الرجالیة عند الشهید محمد باقر الصدر
- مشروع إسلامیة المعرفة و أسلمة العلوم الإنسانیة عند الإمام الشهید محمد باقر الصدر قدس سره

www.noormags.ir

فلسفة الفقه عند الشهيد محمد الصدر*

مراجعة: احمد البصري**

ظل الاسلاميون مصرين على موقفهم في دعوى ان الاسلام كشريعة يتكفل رسم الاطر العامة لنظام الحياة ويتولى تحديد الموقف من مختلف الاشكاليات الدنيوية المطروحة، غير ان ذلك لم يعنِ أبداً ان هناك حلولاً جاهزة وفتاوى معدة سلفاً تتناسب مع ذلك الدور الكبير، فقد ادرك الواعون من التيار الاسلامي ان التحديات الحقيقية التي تواجه الاسلام بحاجة إلى من يقدم لها اجابات جديدة، اخفق الوعي التقليدي للشريعة في تقديمها ولابد من استنطاق ادلة الشرع مجدداً لاكتشاف المشروع الحي الذي يلتئم مع الواقع الراهن في مختلف المجالات الحياتية والعلمية.

ويمكننا الزعم بأن مشروعاً متكاملاً لم يطرح بعد، وان ذلك لازال في دائرة الطموح، مع اذعان الجميع بأن خطوات مهمة قد طويت على هذا الطريق، واننا نترقب المزيد منها، وهو ما يكون مرهوناً بحجم وعي الضرورة ونوع الجاهزية التي نتحرك عنها، ومواصلة عملية المراجعة للافكار الموجودة فعلاً، واعادة انتاجها بالشكل المناسب.

ومن تلك الخطوات التي اتخذت في هذا السياق الدعوة التي طرحها عدة من الباحثين لاجل تدشين حقل علمي اطلقوا عليه «فلسفة الفقه»، يراد له ان يرفد الممارسة الفقهية بما يؤهلها لاداء افضل.

ولكن الملاحظ ـ باعتراف اصحاب الدعوة انفسهم ـ ان مفهوم فلسفة الفقه لازال محفوفاً بالغموض من نواح عدة، وذلك خاضع لجملة اسباب ليس اهمها جدة هذا المفهوم وحداثته، فضلاً عن تساؤلات عديدة تطرح حول مبرر فصل هذا المبحث عن علم اصول

* مراجعة لكتاب: السيد الشهيد محمد محمد صادق الصدر. ما وراء الفقه. بيروت: دار الاضواء، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧م، عشرة مجلدات.

** باحث من الحوزة العلمية.

www.noormags.ir

الفقه، وغير ذلك، ومع هذا فان الجهود التي بذلت حاولت ايضاح الاطار العام لفلسفة الفقه، وبما يوفر ارضية تنطلق عنها بحوث تسبغ على هذا الحقل تماسكاً أكثر.

لم يطرح في واقع الامر تصور واحد حول مفهوم «فلسفة الفقه»، وانما طرحت وجهات نظر متعددة[١]، لكننا سنعتمد في عملنا هذا على المحاولة التي قدمها الشيخ مهدي المهريزي[٢] باعتبارها من المحاولات المبلورة والواضحة ضمن هذا الاتجاه.

يعتقد المهريزي ان فلسفة الفقه علم يبحث في فرضيات الفقه والاجتهاد الفقهي[٣]، بمعنى انه يقدم معالجات نقدية للمسلمات الثابتة في الفقه بل وفي علم الاصول والرجال ايضاً[٤]، وذلك عبر طرحه اسئلة لم تكن معروفة في السابق، أو انها لم تكن مطروحة بالشكل الذي يراد طرحه في فلسفة الفقه.

وبعيداً عن هذا المفهوم والعنوان، نجد ان هناك دراسات وبحوثاً لم تتم تحت عنوان «فلسفة الفقه»، غير اننا نلمح تواشجاً قوياً ووثيقاً بينهما بالنحو الذي يقتضي رواجها في علم فلسفة الفقه، ومن تلك المحاولات موسوعة «ما وراء الفقه» للمرجع الشهيد السيد محمد الصدر «١٩٤٣ ـ ١٩٩٩» والتي تقع في عشرة اجزاء[٥].

يبين الامام الصدر في مقدمة الموسوعة خطة بحثه العامة، والسر في عنونته لعمله هذا بـ(ما وراء الفقه) فيقول: ان «هذا الكتاب يتعرض لما وراء الفقه، لا للفقه نفسه، فان للفقه كسائر العلوم، ارتباطات بعلوم عديدة ومعلومات كثيرة، خارجة عن صيغته الاساسية»[٦]. ويضيف، ان الباحث في اي علم إذا ما التفت في بحثه إلى مسائل العلوم والثقافات الاخرى المرتبطة ببحثه «كان هذا منه بمنزلة الخروج عن الصلب الاساسي للبحث في ذلك العلم، ومن هنا امكن ان نصطلح عليه انه ما وراء ذلك العلم»[٧]، ثم يقرر ان الهدف الاساسي من كتابه هذا هو «التعرض إلى ما سميناه ما وراء الفقه، وهي العلوم والمعلومات التي تدخل في عدد من مسائله مما هي ليست فقهية بطبيعتها وانما تندرج في علوم أو حقول خارجة عن الفقه»[٨]، ثم قام (رض) وبشكل موجز بتعداد نماذج لما درسه من علاقات بين الفقه والعلوم الاخرى وبما يخدم سير البحث الفقهي، فذكر «اولاً: ارتباط الفقه بالفلك...، ثانياً: ارتباط الفقه بالجغرافيا...، ثالثاً: ارتباط الفقه باللغة...، رابعاً: ارتباط الفقه بالاقتصاد...، خامساً: ارتباط الفقه بالامور المالية...، سادساً: ارتباط الفقه بالكيمياء...، سابعاً: ارتباط الفقه بالرياضيات...، ثامناً: ارتباط الفقه بالمنطق...، تاسعاً: ارتباط الفقه بالعرفان...، عاشراً: ارتباط الفقه بالنحو...، حادي عشر:

www.noormags.ir

ارتباط الفقه بالطب...، ثاني عشر: ارتباط الفقه بعلم الاجتماع...، ثالث عشر: ارتباط الفقه بالتفسير...، رابع عشر: ارتباط الفقه بعلم دراية الحديث...، خامس عشر: ارتباط الفقه بالفلسفة»[٩].

ان بحث انماط العلاقة بين الفقه وباقي العلوم شعبة مهمة من علم «فلسفة الفقه» كما تطرحه رؤى الباحثين الداعين إلى تأسيسه[١٠]، بالنحو الذي لم يغفلوا فيه اهمية الجهد المبذول من قبل الشهيد محمد الصدر (رض) ومدخليته في تحرير مسائل فلسفة الفقه، حيث قال الشيخ المهريزي في معرض حديثه عن علاقة الفقه ببقية العلوم: «ان من البحوث التي تتصل بفلسفة الفقه هي اضاءة العلاقة ما بين الفقه والعلوم غير الدينية...» ثم قال: «ان كتباً مثل (ما وراء الفقه) هي خطوات على هذا الاتجاه، وقد اشار هذا الكتاب إلى عشرة علوم لعلم الفقه علاقة بها»[١١].

سنسعى فيما يأتي إلى القاء الضوء على نماذج من المسائل التي بحثت في الكتاب وتولت بيان العلاقة بين قضايا الفقه ومعطيات العلم الحديث، ملفتين النظر إلى ان هذا المقال الموجز لن يفي بهذه العجالة بابراز كل الجوانب المهمة التي احتواها الكتاب والذي تزيد عدد صفحاته على اربعة آلاف صفحة، وحسب المقال هذا ان يكون اثارة تدفع الباحثين إلى دراسته والافادة منه وممارسة ما يستحقه من تقييم وتقويم علميين.

قبل ان نباشر عرض ما اعتزمنا عرضه من جوانب الكتاب نرانا ملزمين بالاشارة إلى حقيقتين:

الاولى: ان الافق الواسع والافكار الممتازة التي نلاحظها في موسوعة «ما وراء الفقه» لم تأت بشكل عفوي، وانما هي ذات ارتباط وثيق بطبيعة الشخصية العلمية للمؤلف (رض)، وهو الفقيه المحترف الذي تربى في ظل حركتين اصلاحيتين عظيمتين شهدتهما حوزة النجف الاشرف في هذا القرن، حيث درس في اروقة كلية الفقه «كلية منتدى النشر» وتأثر بجوّها الفكري المتفتح، وانطبع بالروح الواعية لمؤسسها وراعيها المجتهد المجدد الشيخ محمد رضا المظفر «١٩٠٤ ـ ١٩٦٤» والاساتذة الاكفاء الذي اداروا الدرس العلمي فيها، ومن جهة اخرى فهو من ابرز تلامذة الامام الشهيد السيد محمد باقر الصدر (١٩٣٤ ـ ١٩٨٠) الذي ترك اثره في شخصية التلميذ البار، بما كان يتوفر عليه من اخلاص وعمق استيعاب ووعي متميز بالواقع وتشخيص دقيق لعوامل النهضة العلمية والاجتماعية.

www.noormags.ir

الثانية: ان الامام محمد الصدر كتب هذه الموسوعة في ظرف حرج وحساس مرت به الحوزة العلمية في النجف الاشرف «عقد الثمانينات» حيث كان يعاني عزلة كبيرة في جو ارهابي عرفه كل العراقيين فضلاً عن فقيه ومفكر اسلامي حركي مثل محمد الصدر، ولعله يشير إلى ذلك في مقدمة الكتاب حينما قال: لقد كان امر تأليف هذا الكتاب «...محدوداً بالقدرة الفردية، حيث لا يوجد معاون ولا كفيل إلّا الله عزوجل، واكرم به كفيلاً ووكيلاً، ونقطة القوة في ذلك هو انه سيكون سبباً لعذر المؤلف ان وجد في الكتاب خطأ في بعض المعلومات الخارجة عن الفقه»[١٢]. وكنتيجة لتلك الضائقة والحصار المضروب عليه فانه يشير مراراً إلى قلة المصادر وانعدامها لديه احياناً بالنسبة إلى الموضوعات التي يعالجها.

ولعمري فانه يحق للمرء هنا ان يطلق لحسراته العنان، حين يرى الامم تعنى ـ بزهو ـ بعلمائها ومفكريها، بينما يقوم الطغاة في بلادنا بالتضييق على العقول الفذة، ولا يتوانون ـ في حال تعاظم خشيتهم منها ـ عن اغتيالها بشكل مروع وهي في قمة نضجها العلمي والفكري.

علم الفقه والفلسفة

لقد قام السيد محمد الصدر بتوظيف القضايا والتصورات الفلسفية في مواطن عديدة من الفقه وربط بها جملة من الاحكام الفقهية أو المناقشات الدائرة حول تلك الاحكام نستعرض فيما يلي عينتين منها:

١ ـ مبحث التنجيم:

يفرد الفقهاء في كتبهم حقلاً خاصاً بالمكاسب لتحديد المباح والمحرم منها ويدرجون فيها ممارسة التنجيم، ويبحثون هناك الوان الاعتقاد بالنجوم من حيث تأثيرها في هذا العالم وعدمه، حيث قام المؤلف هنا باستخدام التصور الفلسفي عن العلية ومراتبها بالايجاد والخلق والترتب والعلية المنطقية والتسبيب، في تمييز النمط الممكن من ذلك الاعتقاد عن غيره، كما تطرق إلى مسألة «حياة الافلاك» ودرسها على ضوء كلمات الفلاسفة الالهيين والماديين ومعطيات العلم الحديث[١٣].

يجدر بالذكر ان المؤلف لا يستعير قضايا العلوم الاخرى ومصادراتها استعارة عمياء، وانما يتمثل توظيفه لمعطيات العلوم الاخرى بمنهج يتعاطى فيه معها بروح نقدية واعية

www.noormags.ir

علاوة على ثقة عالية بالنفس تبرز كشاخص واضح في كيفية معالجته لافكار الآخر.

٢ ـ المولود من زنا:

في مسائل الفقه الخاصة بابن الزنا توجد احكام كثيرة يستشف منها البعض وقوع الظلم عليه الامر الذي لا ينسجم مع اصل العدل المسلم، مما يؤدي ـ لو تم ـ إلى لزوم مراجعة ادلة تلك الاحكام وفهمها مجدداً بنحو يتناسب مع الاعتقاد بالعدل. والمؤلف (رض) بعد ان يذكر عدة تفسيرات تبرر تلك الاحكام الفقهية، يحاول الافادة من التصور الفلسفي عن طبيعة علاقة الروح بالجسد، فيشير إلى اتجاهين في الفلسفة الاسلامية، يتمثل الاول برأي ابن سينا واتباعه الذي يفترض الروح نازلة على الجنين من الاعلى، بينما يؤكد الاتجاه الآخر وهو لصدر المتألهين الشيرازي، بناءً على قوله بالحركة الجوهرية للاشياء المادية، ان الاجسام الانسانية انما تصل بالحركة الجوهرية إلى درجة التجرد الروحي بما في ذلك حال الجنين في بطن امه، ويقوم المؤلف بربط هذين الاتجاهين بطبيعة عملية الزنا ويدرس من خلال ذلك التأثير الذي يقع على المولود ـ فلسفياً ـ بما ينتج عنه تفسير محكم للتشريعات التي وضعت للمولود من الزنا[١٤].

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

علم الفقه والكيمياء

١ ـ مبحث الكحول:

قام المؤلف في مبحث الكحول بتقديم تحليل كيميائي مسهب لانواع الكحول المهمة، مثل الكحول الاثيلي «CH2 - CH2OH»، والميثيلي «CH4OH»، والكليسرين «CH2OH - CH2OH - CHOH»، واستعرض خواص كل منها واستخداماتها، ثم قام بتوظيف ذلك في تنقيح موضوع الكحول محرمة الشرب، ومحرمة الاستعمال، واعطاء القول الفصل في المناقشات التي تجري حول تعدية الحكم من الخمر العرفية إلى انواع الكحول العلمية، وغير ذلك من الابحاث التي تؤسس لحل مشاكل الفقه في هذا الباب[١٥].

٢ ـ مبحث المخدرات:

استفاد المؤلف في هذا البحث ايضاً من القضايا الكيميائية، حيث عدد الانواع العلمية المهمة للمخدرات، كالافيون والمورفين والهيروبين والكافيين والكوكايين وغيرها، وبين خواصها الكيميائية وما تتركه من آثار فسيولوجية وسايكولوجية على متعاطيها

www.noormags.ir

ليوظف مجمل ذلك في التأسيس للرأي الفقهي المشرع بشأنها[١٦].

علم الفقه والجيولوجيا

من الواضح فقهياً اهتمام المشرع الاسلامي برسم بعض اشكال الممارسات العبادية عند حدوث بعض الظواهر الكونية كالخسوف والكسوف والزلازل وغيرها، لكن الكلام عن وجوب تلك العبادات وكيفيتها وشؤونها يدخل في الفقه، واما الحديث حول الزلازل وانواعها وخصائصها وتوضيح بعض المفاهيم المتعلقة بها، فهو بحث «ما ورائي»، ولذا ادرجه السيد الصدر في كتابه هذا.

فأشار إلى التفسير العلمي المطروح لحدوث الزلازل وهو حرارة باطن الارض، وتحدث حول مقياس «رختر» ودرجاته، والاماكن التي يتوقع فيها ذلك، كما تعرض إلى بحث مدى امكانية تنبؤ العلم بوقوع الزلازل، وسجل عدة ملاحظات على التفسيرات العلمية المطروحة، ثم وظف ذلك إلى جانب النصوص الشرعية التي تطرقت إلى المسألة في عرض بعض النتائج التي تتعلق بعدة من الاحكام الفقهية[١٧].

علم الفقه والاقتصاد «البحث المصرفي»

امتاز البحث المصرفي في كتاب «ما وراء الفقه» بمساحة اوسع من غيره، ولعل هذا البحث من اجمل واروع ابداعات المؤلف في هذا الكتاب، وقد افرد له مائتي صفحة تقريباً واشار إلى ان المبحث يحتاج إلى كتاب مستقل وذلك لحاجة المجتمع المسلم المتعاظمة لهذا القسم من الجهود البحثية، وهذه النقطة تبرز جانباً من الهم الرسالي الذي يحمله المؤلف، وعلى أية حال لا يسعنا اعطاء رؤية تفصيلية عن البحث في هذه العجالة وانما سنسعى إلى ترسيم الخطوط العامة التي مارس المؤلف من خلالها تكييف الهيكل الاقتصادي المصرفي المطروح في العالم تكييفاً فقهياً لحل مشكلة تعامل المسلمين مع مجمل النشاط الاقتصادي العالمي، والجدير بالذكر ان السيد الصدر نوّه إلى المصاعب التي تواجه هذا البحث متمثلة في انفصال البحث الفقهي عن البحث المصرفي، والاختلافات الواقعة في انظمة المصارف مضافاً إلى قلة المصادر لديه في هذا الحقل.

يحاول السيد المؤلف ابراز نقاط القوة ونقاط الضعف بشكل موضوعي فيسلك منحىً

www.noormags.ir

اجتماعياً اقتصادياً في بيان جهات القوة في النظام المصرفي، بينما ينتهج المسلك العلمي الفقهي في تسجيل جوانب الضعف فيه، فيذكر في الجانب الاول فوائد من قبيل حفظ الاموال والتحويل المصرفي وتذليل صعوبة عد الاموال الطائلة وفائدة التسليف وتبديل العملات وغيرها.

اما في الجانب الثاني فيذكر الفائدة الربوية المحرمة، وعدم اهتمام اكثر المصارف بنوعية الاموال الواصلة والوجوه المتوقع صرفها فيها، كما يشير إلى الاشكالية الفقهية المتمثلة في التعامل مع الشخصية الاعتبارية في المصارف ونحو ذلك.

ثم ينتقل إلى فصل التكييف الفقهي العام للمصارف فيتكلم في جهات متعددة يتناول في احداها سؤالاً منهجياً وهو الحاجة والمبرر للتكييف، ثم يطرح خمسة اساليب يمكن ان تستخدم في عملية التكييف يعتمد في بعضها على مجهولية الاموال، وفي اخرى على فهم عملية الدفع على انها ايداع أو جعالة، ونحو ذلك، ثم يتناول انواع الانشطة المصرفية وتقسيمات المصارف، وعمل البورصات، تناولاً مفصلاً ودقيقاً يعبر عن حنكة فقهية وسعة اطلاع ويحكي تفهماً جيداً لملابسات الواقع[١٨].

الفقه وعلم النفس

يقع «القصور العقلي» موضوعاً لبعض الاحكام الشرعية، لذا فان المؤلف يبدي به اهتماماً كبيراً من خلال سعيه لشرح وايضاح العنوان مستفيداً من معطيات علم النفس والطب التحليلي اضافة لبعض النصوص القانونية.

تناول السيد الصدر تحت هذا العنوان شكلين من القصور العقلي هما «الجنون والسفه» وابرز اختلافاً بين المفهوم جنائياً ومدنياً عن بعض المفاهيم المستخدمة في علم النفس مثل «العصاب والذهان»، وتطرق إلى اعراض هذه الامراض العقلية كما هو مقرر علمياً مقارناً بحالات اخرى مثل «البارانويا» والفصام «الشيزوفرينيا»، والاكتئاب، والامراض الناشئة من اصابة المخ كالشلل الجنوني العام وذهان الشيخوخة والصرع، والهستريا.

كما قدم نقداً لبعض التحديدات القانونية للجنون، وزاوج بين نتائج العلم الحديث وبعض النصوص والاخبار الشرعية، لاجل تعيين الاطر المحدودة لتلك المفاهيم التي تتعلق مباشرة باحكام الحجر والمعاملات المختلفة.

www.noormags.ir

الفقه والرياضيات

يدرك طلاب العلوم الدينية مدى الصعوبة التي يواجهها الدرس الفقهي حينما يبلغ مادة «الارث» أو كتاب الفرائض، حيث ان عملية توزيع حصص التركة على الورثة تتم من خلال عمليات حسابية مطولة بل ومعقدة احياناً، ولا تكمن تلك الصعوبة في تعقيد العمليات الحسابية هذه، بل في انها تتم ضمن اطار الرياضيات الكلاسيكية القديمة، فيفرض على الطالب ان يفهم خواص الاعداد وعلاقاتها مع بعضها وطرق استخدامها حسابياً بالاصطلاحات القديمة والاساليب المطولة غير العملية التي كانت رائجة في قرون الهجرة الاولى، فالاعداد متخالفة ومتوافقة ومتداخلة ومتباينة، وهكذا، واتذكر اننا لم نستطع آنذاك استيعاب تلك المادة إلّا بعد ان بذلنا جهداً شخصياً في دراسة «خلاصة الحساب»، وهي رسالة في الرياضيات القديمة للشيخ البهائي العاملي وكان الاستاذ الذي يدير الدرس الفقهي يقع في مأزق حقيقي، فتلامذته قد درسوا الرياضيات الحديثة بينما يواجهون الآن الاصطلاح والاسلوب القديم جداً، ولا يمكن تخطي هذا المأزق بتوضيح المطالب وفقاً لثقافة الاستاذ الحديثة إذ يبقى الطالب ملزماً بفهم المقرر الدراسي الموضوع وفقاً للعلم القديم، علاوة على ان تلك الصعوبات تواجه المكلف الاعتيادي الذي يراجع الرسالة الفقهية لمقلده فيجد كتاب الارث مصاغاً بلغة علم قديم غريب عليه!

ان الخطوة المهمة التي قام بها مؤلف «ما وراء الفقه» هي الغاؤه لتلك السيرة وبناؤه المسائل الفقهية على الاسلوب الرياضي الحديث مستخدماً اللغة الرياضية المعاصرة، والكسور الاعتيادية والعشرية وطريقة التحليل الرياضي والمعادلة الجبرية ونحوها مما يتوفر الطالب على استيعابه من خلال دراسته للرياضيات في المستوى الاكاديمي المتوسط أو الثانوي[١٩].

على ان الشهيد السيد الصدر وادراكاً منه لضرورة فهم كلمات الفقهاء الآخرين معاصريهم ومتقدميهم قد خصص فصلاً في آخر الكتاب قام فيه بايضاح كلماتهم وترجمتها إلى اللغة المعاصرة، لكي يسهل على الباحث التعاطي معها باعتبارها تراثاً مهماً، حيث قال ـ بعد تشبيه التعرض لتلك المسائل بالدخول إلى متحف يعرض الآثار القديمة ـ: «ان الدخول إلى المتحف لا يكون دائماً مزعجاً، بل يكون مؤنساً ومريحاً، مضافاً إلى ضرورة حفظ التحف.. وعدم اضاعتها واتلافها»[٢٠].

www.noormags.ir

الفقه وعلمي الفلك والجغرافيا

تخضع بعض المقاطع الزمنية وبعض بقاع الأرض للاهتمام الشرعي فتشغل حيزاً مهماً في الفقه الاسلامي، فمثلاً لدينا في الفقه موضوعات كالفجر الصادق والزوال والقبلة، ومن هنا يكون تحديد ذلك الزمن والمكان أو الجهة عملاً مرتبطاً بعلمي الفلك والجغرافيا، ومن هنا تضفى عليها سمة «الماورائية» أو «فلسفة الفقه»، وهذا ما فعله السيد المؤلف، فبخصوص علم الفلك يكون اروع ما قدمه هو البحث الذي ادرجه في الجزء الثاني من الكتاب عند كلامه حول تحديد الهلال، فقد كتب بحثاً متكاملاً في ذلك مارس فيه دور الفلكي الخبير بل المثير انه طرح عشرة اشكالات على بعض مسائل الفلك الحديث، وبحث ايضاً اوقات الصلاة، واشار إلى بعض المصاعب التي تواجه عملية تحديد الاوقات الشرعية ،كالأنواء الجوية ومظاهر العمران المدني الحديث، وابراز بعض الاسئلة حول وقت الزوال ودائرة النصف التي يحدد على ضوئها، فيتساءل المؤلف حول محل رأس الخط الوهمي بالضبط شمالاً وجنوباً، فهل هو الشمال الجغرافي أو المغناطيسي اونقطة اخرى فيه، كما بحث عن خط دائرة نصف النهار، وانه هل يقاطع مسير الشمس شرقاً وغرباً بزوايا قائمة متكاملة ام ان هناك اختلافاً ما[٢١].

واما في الجغرافيا فقد تكلم عن علامات القبلة ومحاولات تحديدها جغرافياً، كما تحدث عن استعمال «البوصلة» والخرائط الجغرافية في ذلك ومدى حجيتهما شرعاً، مضافاً إلى اثارات اخرى تتعلق بمسائل الجغرافيا الحديثة[٢٢].

فلسفة الاحكام

ثمة اشكالية منهجية تواجه عملية تقديم صياغة اولية متماسكة لحقل فلسفة الفقه، إذ لم ترسم الخطوط الفاصلة أو الواصلة بين هذا الحقل وحقل «مقاصد الشريعة» وهل انهما حقلان مستقلان ام ان الثاني شعبة من الاول ؟

ولربما يمكن استلال ملاحظات منهجية من كلمات الشهيد السيد الصدر يتم بها تجاوز ذلك بناءً على انطباعاته هو. إذ يصرح المؤلف في الجزء الثاني من «ما وراء الفقه» وتحت عنوان «فلسفة الاعتكاف» بأن السؤال عن علل وغايات وحكم التشريع الاسلامي هو المسمى بفلسفة الحكم وبالتالي فإن فلسفة الشيء عبارة عن تحديد علله واهدافه. وقد كرر الشهيد السيد الصدر ذلك في حديثه عن «فلسفة الحج»، كما مارس

www.noormags.ir

العملية نفسها في كتاب القضاء والتساؤل حول الحكمة من تشريع العقوبات، وفي كتاب الشهادات حول قضية شهادة المرأة ومدى اعتبارها، وكذلك في مواضع اخرى، ولعل هذا الفهم لفلسفة الاحكام يلتقي مع جانب من مدلول فلسفة الفقه الذي طرحه الشيخ المهريزي الذي قال: «تضطلع فلسفة الفقه بالاجابة عن بعض الاسئلة الجديدة التي يواجهها الفقه مثل اهداف الفقه»[٢٣]، وان فلسفة الفقه بحث «في فرضيات الفقه والاجتهاد الفقهي»[٢٤]. وفرضيات الفقه هي مرتكزاته واصوله التي منها ينطلق ويتشكل بناؤه التحتي، ومنها مثلاً ان الفقه ينطلق من قاعدة ان التشريع الاسلامي بكل تفصيلاته ليس فيه إلّا الخير والمصلحة والاعتدال لحياة الكائن البشري، ومن ثمة فان البحث في هذا الاصل من خلال اكتشاف حكم ومبررات ومصالح واهداف التشريع الاسلامي ككل، أو في التشريعات الجزئية التي لا تمثل مقصداً عاماً، هو نحو من فلسفة الفقه، أو انه بحث «ما ورائي» بتعبير السيد المؤلف.

المهم من هذا الحديث هو الاشارة إلى بعض محاولات السيد الصدر لتوضيح المبررات والحكم والمصالح في كتاب القضاء، حيث ذكر هناك ثلاث اشكاليات طرحت حول قانون العقوبات في الاسلام، مثل ان هذه الاساليب الرادعة هي وسائل قديمة وغير منسجمة مع روح العصر لاتسامها بالقسوة واللاإنسانية واستبطانها حمل الافراد على الطاعة بالالجاء والاكراه مع انه «لا اكراه في الدين» مثلاً.

وقد وظف مفاهيم وقضايا كلامية وفلسفية وقرآنية لبيان الحكمة والمصلحة من تلك التشريعات، كما تحدث عن الحكمة في جعل الشارع منطقة فراغ تشريعي في هذا الجانب يتولى الحاكم تحديد شكل وحجم العقوبة فيها بما ينسجم والظرف الذي تتم فيه الجناية أو العقوبة، مثل موارد التعزير ونحوها[٢٥].

تجدر الاشارة في الختام إلى ان هذا العرض قاصر عن رسم صورة وافية لطبيعة الابحاث والاشكاليات التي عالجها المؤلف في «ما وراء الفقه» ومدى وطبيعة استفادته وتعاطيه مع مسائل العلم الحديث في التأسيس لفهم أو موقف اسلامي وشرعي من موضوعات كثيرة جداً، عسى ان يأخذ الكتاب موقعه المناسب من اهتمامات المتفقهين والباحثين.

www.noormags.ir

الهوامش

(١) لاحظ، فصلية، نقد ونظر، بالفارسية، العدد الاول، ١٩٩٤.

(٢) وذلك في كتابه، مدخل إلى فلسفة الفقه، الصادر عن سلسلة كتاب قضايا اسلامية معاصرة، الكتاب الخامس، ١٤١٨ ـ ١٩٩٨.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٠.

(٥) صدرت طبعتها الاولى بداية التسعينات عن دار الاضواء، بيروت، وصدرت الطبعة الثانية عن نفس الدار، ١٤١٨ ـ ١٩٩٧.

(٦) الصدر، السيد محمد، ما وراء الفقه، الجزء الاول، ص ٧.

(٧) المصدر نفسه، ص ٨.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه، ص ٩.

(١٠) المهريزي، مصدر سابق، ص ١٣.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٥ ـ ٢٦.

(١٢) الصدر، مصدر سابق، ج ٣، ص ٢٥ فما بعدها.

(١٣) المصدر نفسه، ج ٦، ص ٢٣٨ فما بعدها.

(١٤) ينظر فصل الكحول، ج ٧، ص ١٧٩.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢١٥.

(١٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٨١ فما بعدها.

(١٧) يلاحظ، ج ٤، تحت عنوان «مصاعب البحث الفقهي مصرفياً» وما بعدها.

(١٨) المصدر نفسه، ج ٤، ص ٣٤٨ فما بعدها.

(١٩) لاحظ، الجزء الثامن من الموسوعة والمخصص لكتاب الارث.

(٢٠) لاحظ، ج ٨، ص ٤٠٢، جدير بالذكر ان احد تلامذة المؤلف وهو الشيخ محمد اليعقوبي، قام باعداد ملحق بالجزء الثامن حول «الرياضيات والفقه» ج ٨، ص ٥٢١، يقع في خمسين صفحة، تناول فيه المفاهيم والقواعد الرياضية الحديثة التي يكون لها دخل في عدد من ابواب الفقه كالصلاة والصوم والخمس والزكاة والارث ونحوها.

(٢١) لاحظ، ج ١، ص ٢٣٩ وما بعدها.

(٢٢) لاحظ، ج ١، ص ٢٩٨.

(٢٣) المهريزي، مصدر سابق، ص ١٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٢٥) ينظر، ما وراء الفقه، ج ٩، ص ١٣٣ وما بعدها.

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

www.noormags.ir